بوجود « أمة فلسطينية » كما أشار الدكتور محمد حسن الزيات في خطابه انما يعكس قناعة بوجود أمم في الوطن العربي . فاذا نحن سلمنا بأن فلسطين هي أمة بدلا من كونها — كما هي — جزءا من أمة عربية يتبين لنا كيف تتحول المسؤولية المباشرة المنبثقة من واقع الوحدة القومية الى مجرد تبرع غير ملزم في مساندة حل مشكلة لشعب قريب منا وقع عليه ظلم أو غبن . اذا فان تمرير مفردات التجزئة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية امر لا يمكن التساهل فيه لان حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصير وتحرير أرضه هو من صلب المصير العربي بأسره . من هنا فان استعمال « أمة فلسطينية » يؤدي في أحسن الاحتمالات الى أن تكون المسألة الفلسطينية قضية للفلسطينيين ومشكلة لباقي العرب . فاذا ما تم مثل هذا التفكير يكون العرب قد دفعوا بالفلسطينيين الى أن يحولوا هم بدورهم قضيتهم المصيرية الى مجرد مشكلة لان الاصرار على التخلي العربي عن المشاركة المصيرية والتحريرية يجعل الاصرار الفلسطيني على التمسك والنضال من أجل قضيتهم بمثابة دفع نحو عملية انتحار نبيل . ولقد رأينا في اجتماعات مجلس الامن كيف ان تفكيك مسألة الانسحاب عن « المستقبل الفلسطيني » أوجدت انطباعا بأن هذا من شأنه تحديد الهوية الفلسطينية لما سمي في قرار ٢٤٢ « باللاجئين » لكن في الواقع وضع موضوع الانسحاب وكأنه المقدمة المطلوبة لانهاء عملية تحويل القضية الفلسطينية الى مجرد مشكلة عالقة .

يضاف الى هذا بأن قرار التقسيم الذي جعل أساسا قانونيا لتحقيق الحل لم يكن المطلوب تنفيذه بل طرحه كالاساس لوجود أمتين مستقلتين على أرض فلسطين . أي ان « الامة الفلسطينية » المطلوب لها دولة لها الحق في مثل هذا الوجود من خلال الوثيقة نفسها التي أجازت قيام الدولة الصهيونية . من هنا يتبين لنا كيف ان تحويل القضية الى مشكلة يتغاضى عن حقيقة تاريخية وأساسية في غاية الاهمية وهي ان الرفض الفلسطيني والعربي لقرار التقسيم لم يكن على نسبة الارض المعطاة بموجب التقسيم لليهود بل على مبدأ التخلي الطوعي عن جزء من وطن وعلى اعتبار الرفض الفلسطيني والعربي يبقى « شرعية » قيام اسرائيل أمر مشكوك فيه واذا أمكن مطعون فيه دوليا . لقد كان الرفض الفلسطيني مبعثه قناعة فلسطينية رسختها التجارب والمعاناة ان ما يواجهونه في بلادهم وما يواجهه العرب في فلسطين هو غزوة استيطانية استعمارية وبالتالي فان الرفض والنضال هما العاملان اللذان يحولان دون أن ترسي هذه الغزوة وتكتسب من قبول ضحاياها بها الشرعية التي تعمل اسرائيل على انتزاعها بشتى الوسائل والاساليب . فالرفض الفلسطيني — والعربي — لاضفاء أية شرعية على وجود كيان صهيوني ليس ادمانا على السلبية والرفضية كما يعتقد البعض بل الشرط الاساسي الذي اعطى ويعطي لثورة التحرير مشروعيتها المعنوية والسياسية والدولية . اذا فالرفض الفلسطيني الذي تجسده المقاومة هو تعبير عن ايجابية نضالية من حيث ان هذا الرفض يمكن الشعب الفلسطيني من استبقاء حقوقه المشروعة والتي اخذت القطاعات والهيئات الدولية تعترف بها وتعترف بحق النضال في سبيلها ، كما يثبت ذلك سجل قرارات الجمعية العمومية للامم المتحدة خاصة بعد عام ١٩٧٠ .

اذا فان عدم قبول المقاومة الفلسطينية بمشروع « الدولة » الفلسطينية يصبح أمرا طبيعيا لانه ينبثق من التمسك الفلسطيني — والعربي — بالشرعية التاريخية والمعترف بها دوليا بحق الشعب الفلسطيني بالنضال من أجل تقرير مصيره واذا كان هناك من محاولات في جعل « تقرير المصير » مرادفا لقيام دولة فلسطينية في جزء من فلسطين فهذا يعني ان الفلسطينيين أنفسهم تخلوا عن هدف التحرير وبالتالي تكون الدولة الفلسطينية وليدة معادلة قبول واعتراف بحق اليهود في ايجاد دولة صهيونية في فلسطين . أكثر من هذا فان قيام دولة فلسطينية من خلال التسليم بحق اسرائيل في الوجود يصبح نهاية المطاف لمسيرة الالتزام القومي لان طبيعة توازن القوى في المنطقة التي تكون جاءت